

3 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2021، لدى وزارة الداخلية 1.547 منصبا ماليا للموظفين المنتسبين لميزانية مجالس العمالات والأقاليم الذين سيتم نقلهم، ابتداء من فاتح يناير 2021، في إطار عملية توزيع الموظفين المذكورين المنصوص عليها في المادة 227 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، إلى مصالح الإدارة التربوية لوزارة الداخلية، وفق القرار المشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية المشار إليه في المادة 227 المذكورة.

4 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2021، لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 700 منصبا ماليا تخصص لتسوية وضعية الموظفين الحاملين لشهادة الدكتوراه والذين يتم توظيفهم، عن طريق المباراة، بصفة أستاذ التعليم العالي مساعد، وذلك طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بالقطاعات الوزارية أو المؤسسات التي ينتمون إليها.

5 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2021، لدى وزارة الشغل والإدماج المهني، 100 منصبا ماليا تخصص لتسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات المنصوص عليها في المادتين 9 و 10 من المرسوم رقم 2.08.69 الصادر في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، والذين يتم توظيفهم، عن طريق المباراة، بصفة مفتش الشغل، وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بالقطاعات الوزارية أو المؤسسات التي ينتمون إليها.

6 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يوليو 2021، لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 486 منصبا ماليا تخصص للموظفين والأعوان المرسمين والمتدربين والأعوان المتعاقدين التابعين لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي (قطاع السياحة) والعاملين بمؤسسات التكوين الفندقي والسياحي، والذين سيتم نقلهم إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالموازاة مع تحويل المؤسسات المذكورة. وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك. ويجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

إحداث مناصب مالية

المادة 18

يتم إحداث 21.256 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2021.

1 - 20.956 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية :

عدد المناصب المالية	الوزارات والمؤسسات
8554	وزارة الداخلية.....
5500	وزارة الصحة.....
4200	إدارة الدفاع الوطني.....
1044	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.....
500	المنشورية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.....
400	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.....
200	البلاط الملكي.....
146	وزارة العدل.....
100	المجلس الأعلى للسلطة القضائية.....
70	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.....
50	رئيس الحكومة.....
50	وزارة الثقافة والشباب والرياضة.....
50	وزارة الشغل والإدماج المهني.....
30	المحاكم المالية.....
20	مجلس النواب.....
20	مجلس المستشارين.....
12	المجلس الوطني لحقوق الإنسان.....
10	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.....
20.956	المجموع.....

2 - يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 300 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.